كمبوديا والموقعة في باريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١[١١٠]، عشية الانتقال الى المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار. ويلاحظ المجلس، على وجه الخصوص، أنه خلال اجتماع المجلس الوطني الأعلى في كمبوديا، المعقود في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢، لم يكن بوسع أحد الأطراف أن يسمح بإجراء ما يلزم من وزع للسلطة في المناطق الخاضعة لسيطرته. ويعتقد المجلس أن أي تأخير يمكن أن يعرض عملية السلام برمتها للخطر، وهي العملية التي وافقت عليها جميع الأطراف الكمبودية تحت رعاية الأمم المتحدة ومؤتمر باريس المعني بكمبوديا.

"ويؤكد المجلس من جديد أهمية تنفيذ اتفاقات باريس بالكامل وفي حينه. ويثني المجلس على الجهود المبذولة في هذا الصدد من قبل الممثل الخاص للأمين العام لكمبوديا والسلطة. وهو يؤكد من جديد أن المجلس الوطني الأعلى في كمبوديا برئاسة الأمير نوردوم سيهانوك هو الهيئة الشرعية الوحيدة ومصدر السلطة الوحيد الذي تتجسد فيه، طوال الفترة الانتقالية، سيادة كمبوديا واستقلالها ووحدتها. وفي هذا الصدد، ينبغي تنفيذ الفرع الثالث من الجزء الأول من اتفاقات باريس في أقرب وقت ممكن.

"ويشدد المجلس على ضرورة بدء المرحلة الثانية من الترتيبات العسكرية في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢، على النحو المقرر وفقا لاتفاقات باريس. وفي هذا الصدد، يحث المجلس الأمين العام على التعجيل بوزع قوة حفظ السلم التابعة للسلطة في كمبوديا وداخل البلد.

"ويطلب المجلس الى جميع الأطراف أن تتقيد تقيدا شديدا بالالتزامات التي قبلتها، بما فيها التعاون مع السلطة. وهو يطلب على وجه التحديد من جميع الأطراف أن ترد بالإيجاب على آخر ما قدمته اليها السلطة من مطالب للتعاون على تنفيذ اتفاقات باريس.

وفي الجلسة ٣٠٩٩، المعقودة في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٢، ناقش المجلس البند المعنون "الحالة في كمبوديا: التقرير الخاص الثاني للأمين العام عن سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا (S/24286)[١٦٣]".

القرار ٧٦٦ (١٩٩٢)
المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٢

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراراته ٦٦٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، و ٧١٧ (١٩٩١) المؤرخ ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١، و ٧١٨ (١٩٩١) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١، و ٧٢٨ (١٩٩٢) المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، و ٧٤٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢،

إذ يشير الى البيان الذي أصدره رئيس المجلس في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢[١٢٧]،

وإذ يشير أيضا إلى أن أية صعوبة تنشأ في تنفيذ اتفاقات باريس المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا والموقعة في باريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١[١١٠] ينبغي تسويتها عن طريق التشاور الوثيق بين المجلس الوطني الأعلى في كمبوديا وسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا ويجب ألا يسمح لها بأن تقوض مبادئ هذه الاتفاقات، أو أن تؤخر الجدول الزمني لتنفيذها،

وإذ يحيط علما بالتقرير الخاص الثاني للأمين العام المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٢ عن سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا[١٢٩]،

وبصفة خاصة بأن الحزب الشعبي الكمبودي، والجبهة الوطنية المتحدة لكمبوديا المستقلة والمحايدة والمسالمة والمتعاونة، وجبهة التحرير الوطنية لشعب الخمير قد اتفقت على المضي قدما في تنفيذ المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار على النحو الوارد في المرفق ٢ من الاتفاق بشأن تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا وأن حزب كمبوتشيا الديمقراطية قد رفض حتى الآن أن يفعل ذلك،

وإذ يحيط علما أيضا باعلان طوكيو بشأن عملية السلم في كمبوديا الصادر في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢(٣٠)، والجهود الأخرى التي بذلت هناك من جانب البلدان والأطراف المعنية من أجل تنفيذ اتفاقات باريس،

١ - يعرب عن بالغ قلقه إزاء الصعوبات التي صادفتها سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا في تنفيذ اتفاقات باريس المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا والموقعة في باريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١(١٠)؛

٢ - يشدد على أن الموقعين على اتفاقات باريس مقيدون بجميع الالتزامات التي قطعوها على أنفسهم بموجبها؛

٣ - يعرب عن استيائه إزاء استمرار انتهاكات وقف اطلاق النار ويحث جميع الأطراف على وقف جميع الأعمال الحربية فورا، والتعاون بصورة كاملة مع السلطة في تحديد جميع حقول الألغام، والامتناع عن القيام بأي وزع أو نقل أو أي عمل آخر يقصد به توسيع نطاق الاقليم الذي يخضع لسيطرتها أو يمكن أن يؤدي الى تجدد القتال؛

٤ - يؤكد من جديد الالتزام الصارم للمجتمع الدولي بالعملية التي يمكن للسلطة بموجبها، فيما تقوم به بحرية من عمليات في جميع أنحاء كمبوديا على النحو المأذون به بموجب اتفاقات باريس، أن تتحقق من رحيل جميع القوات الأجنبية وضمان التنفيذ الكامل للاتفاقات؛

٥ - يطالب جميع الأطراف بأن تحترم الطبيعة السلمية لمهمة السلطة وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان سلامة وأمن جميع أفراد الأمم المتحدة؛

٦ - يحث جميع الأطراف على التعاون مع السلطة في إذاعة المعلومات التي تساعد على تنفيذ اتفاقات باريس؛

٧ - يعرب عن استيائه بشدة إزاء استمرار رفض أحد الأطراف للسماح بالقيام بالوزع اللازم لجميع عناصر السلطة في المناطق الخاضعة لسيطرته لتمكين السلطة من الاضطلاع بمهامها الكاملة في تنفيذ اتفاقات باريس؛

٨ - يحث جميع الدول، وبصفة خاصة البلدان المجاورة، على تقديم المساعدة الى السلطة لضمان تنفيذ اتفاقات باريس تنفيذا فعالا؛

٩ - يوافق على الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص لكمبوديا لمواصلة تنفيذ الاتفاقات برغم الصعوبات؛

١٠ - يدعو بصفة خاصة الأمين العام وممثله الخاص للتعجيل بوزع العناصر المدنية للسلطة، ولا سيما العنصر المكلف بالإشراف على الهياكل الادارية القائمة أو إدارتها؛

١١ - يطالب الحزب الذي لم يسمح بوزع السلطة في المناطق الخاضعة لسيطرته بأن يفعل ذلك دون إبطاء، وأن ينفذ المرحلة الثانية من الخطة تنفيذا كاملا، فضلا عن الجوانب الأخرى لاتفاقات باريس؛

١٢ - يطلب الى الأمين العام وممثله الخاص أن يكفلا ألا يستفيد من المساعدات الدولية المقدمة لانعاش وتعمير كمبوديا من الآن

فصاعدا سوى الأطراف التي تفي بالتزاماتها بموجب اتفاقات باريس وتتعاون تعاونا تاما مع السلطة؛

١٣ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره النشط.

اتخذ بالاجماع في الجلسة ٣٠٩٩

مقررات

في رسالة مؤرخة ٦ آب/اغسطس ١٩٩٢[١٣١] وموجهة الى رئيس مجلس الأمن للعرض على أعضاء المجلس، اقترح الأمين العام، بعد الانتهاء من المشاورات اللازمة، إضافة اليابان الى قائمة البلدان التي تسهم بأفراد عسكريين في سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا.

وفي رسالة مؤرخة ٧ آب/اغسطس ١٩٩٢[١٣٢]، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام ما يلي:

"لي الشرف بأن أبلغكم أن رسالتكم المؤرخة ٦ آب/اغسطس ١٩٩٢[١٣١] بشأن إضافة بلد الى قائمة البلدان التي تسهم بأفراد عسكريين في سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا قد عرضت على أعضاء المجلس، وهم يوافقون على الاقتراح الوارد في رسالتكم."

وفي الجلسة ٣١٢٤، المعقودة في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، ناقش المجلس البند المعنون "الحالة في كمبوديا: التقرير المرحلي الثاني للأمين العام عن سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا (S/24578)"[١٧].

القرار ٧٨٣ (١٩٩٢)
المؤرخ ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته ٦٦٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، و ٧١٧ (١٩٩١) المؤرخ ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١، و ٧١٨ (١٩٩١) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١، و ٧٢٨ (١٩٩٢) المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، و ٧٤٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢، و ٧٦٦ (١٩٩٢) المؤرخ ٢١ تموز/ يوليه ١٩٩٢،

وإذ يشير الى البيان الذي أدلى به رئيس المجلس في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢[١٢٧]،

وإذ يشير أيضا الى إعلان طوكيو بشأن عملية السلم في كمبوديا الصادر في ختام المؤتمر الوزاري المعني بإنعاش وتعمير كمبوديا في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢[١٣٠]،

وإذ يعرب عن تقديره لصاحب السمو الملكي الأمير نوردوم سيهانوك رئيس المجلس الوطني الأعلى في كمبوديا على جهوده المبذولة لإعادة السلم والوحدة الوطنية الى كمبوديا،

وإذ يلاحظ التعاون الذي حظيت به سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا من جانب حزب دولة كمبوديا والجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة وجبهة التحرير الوطنية لشعب الخمير، وحقيقة أن حزب كمبوتشيا الديمقراطية مازال متخلفا عن الوفاء بالالتزامات التي أخذها على عاتقه عندما وقع اتفاقات باريس المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا، الموقعة في باريس في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١[١١٠]، على نحو ما هو مبين في التقرير المرحلي الثاني للأمين العام المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ عن سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا[١٣٣]،